حبر حر

السبت 10 أيار 2014

نشرة طلابية يومية لتغطية فعاليات الملتقى الثالث للمدافعين عن حرية الإعلام العربي - النشرة الاولى

المتحدثون الرئيسيون في ملتقى الاعلام الالكتروني الذي عقد في عمان أمس على هامش أعمال الملتقى الثالث للمدافعين عن حريات الاعلام

بمشاركة 350 إعلاميا وناشطا وسياسيا وفنانا

"المدافعين عن حرية الإعلام" في نسخته الثالثة اليوم

حبر حر - يجدد ملتقى المدافعين عن حرية الاعلام اليوم نشاطه للسنة الثالثة على التوالي، موسّعا دائرة ضيوفه من المدافعين عن الحريات الصحفية والاعلامية.

ويشارك في أعمال الملتقى، الذي ينظمه مركز حماية وحرية الصحفيين بفندق الرويال بعمان، أكثر من 350 إعلاميا وناشطا وسياسيا، بينهم أبرز المدافعين عن حرية الإعلام من فنانين وبرلمانيين وسياسيين وشخصيات عامة، بالإضافة إلى الحقوقيين ونشطاء المجتمع المدني، وقيادات المؤسسات الدولية المهتمة بالإعلام وحقوق الإنسان.

ويأتي عقد الملتقى الثالث في وقت شهد فيه العالم العربي تراجعا ملحوظا في مستويات حرية الإعلام، في ظل ازدياد حالات القتل والاغتيال والخطف والاعتقال التعسفي التي تعرض لها صحفيون وإعلاميون في عدة دول عربية.

وتتناول جلسات الملتقى عدة محاور تشغل الوسط الإعلامي والصحفي العربي، من أبرزها «الإعلام ما بعد تحولات الربيع العربي». ويشهد اليوم الأول من الملتقى ثلاث جلسات عمل متوازية تتحدث عن «الاستقلالية .. والاستقطاب السياسي»، و«حرية الإعلام .. بين الخطاب الديني .. وشعارات الأمن الوطني والقومي»، والثالثة حول «الإعلام وحقوق الإنسان».

ويفرد الملتقى جلسة خاصة تبحث في موضوع «خطاب الكراهية في الإعلام» والتي من المفترض أن تناقش وجود خطاب الكراهية في الاعلام العربي، ومظاهر ذلك الخطاب وعلى من تقع مسؤولية وجوده، وغير ذلك من الاسئلة في السياق ذاته.

ويختتم اليوم الأول من الملتقى أعماله بحفل «نغني للحرية» والذي سيحضره كوكبة من المبدعين العرب، أمثال الفنان العربي مارسيل خليفة والفنانة أميمة الخليل، وريم البنا، ومحمد محسن وأمل مرقس، وتحيي فرقة اسكندريلا المصرية حفلا غنائيا، كما سيتم تكريم

إعلاميون وصحفيون يبحثون واقع ومستقبل الإعلام الإلكتروني

شخصيات ومؤسسات مدافعة عن حرية التعبير والإعلام وحقوق الإنسان خلال العقود الماضية.

وتأتي هذه الاحتفالية تمهيداً لإطلاق جائزة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي اعتباراً من أيار 2015، إذ يعلن مركز حماية وحرية الصحفيين عن أسماء المكرمين في هذه الاحتفالية التي سيحضرها أكثر من 1000 شخص.

وفي اليوم الثاني، يبدأ الملتقى أعماله بجلسة تبحث عنوان «الإعلام الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي»، في محاولة لفتح النقاش حول القيود والتحديات التي تواجه الإعلام الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، وآليات تنظيم هذه الوسائل وغيرها.

ويناقش المشاركون في الملتقى «الانتهاكات الواقعة على الإعلام في العالم العربي»، في قراءات مختلفة لتقرير حالة الحريات الإعلامية لشبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند»، ودور المدافعين عن حماية واستقلالية الإعلام وحريته. لتليها جلسة تتحدث عن «دور المبدعين في الدفاع عن حرية التعبير والإعلام».

وتأتي الجلسة التالية في سلسلة الجلسات الصباحية، في اليوم الثاني تحت عنوان «استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج حرية الإعلام في التنمية»، وتناقش جهود المنظمات الدولية والإقليمية لإدراج معايير حرية واستقلالية الإعلام وحق الحصول على المعلومات وحرية التعبير والتجمع السلمي وتشكيل الجمعيات ضمن أجندة أهداف التنمية العالمية لما بعد عام 2015.

وسبق افتتاح أعمال ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام، عقد ملتقى آخر تخصص في «الإعلام الإلكتروني»، وخلاله ناقش صحفيون وناشطون إعلاميون واقع الإعلام الإلكتروني وتحدياته، مركزين على التباحث في سؤال «هل ينتزع الإعلام الإلكتروني قيادة الإعلام العربي، وما هي استشراقات المستقبل».

وخلال رعايته أعمال «ملتقى الإعلام الإلكتروني» الذي نظمه مركز حماية وحرية الصحفيين، بالشراكة مع شبكة «إرم الإخبارية»، في فندق الرويال بعمان أمس، اعتبر وزير الدولة لشؤون الاتصال والإعلام، الدكتور محمد المومني أن «على الملتقى واجب اخلاقي يتمثل في وضع ضوابط للدخلاء على مهنة الصحافة».

وبالتزامن مع ملتقى الإعلام الإلكتروني، كان محامون يتباحثون في تأسيس شبكة للدفاع عن حرية الإعلام في العالم العربي. رر تحالف (محامون من أجل حرية الاعلام) تشكيل لجنة تأسيس للتحالف للعمل على ضم محامين من جميع الدول العربية فيه، قبيل عقد اجتماعه العمومي.

(التفاصيل في الداخل)

6

في اليوم العالمي لحرية الصحافة:
الانتهاكات ما تزال واقعا يعيشه الصحفيون

حبر حر - يحتفل العالم في الثالث من آيار- مايو من كل عام باليوم العالمي لحرية الصحافة للتعريف بالانتهاكات الحاصلة فيما يتعلق بالحق بحرية الراي و التعبير وتذكيرا بحقوق الصحافيين الذين قضوا موتا أو سجنوا لنقل رسالتهم المهنية على اكمل وجهة.

وتعد حرية الصحافة احدى اهم الضمانات التي تقدمها الحكومات لحرية التعبير وغالبا ما تكون مكفولة من قبل دستور البلاد لمواطنيها، لتشمل مؤسسات بث الأخبار وتقاريرها المطبوعة والمرئية والمسموعة، لتمتد تلك الحرية لتشمل جمع الأخبار والعمليات المتعلقة بالحصول على المعلومات الخبرية بقصد النشر.

8

"اني اكرهك" تستكشف أشكال خطاب الكراهية

حبر حر - يطلق مركز حماية وحرية الصحفيين دراسة متخصصة بعنوان «إني أكرهك .. خطاب الكراهية والطائفية في إعلام الربيع العربي» خلال ملتقى المدافعين عن حرية الاعلام في العالم العربي الذي يفتتح اليوم السبت.

وتهدف الدراسة التي أعدها الصحفي والباحث وليد حسني، إلى معرفة واستكشاف مضامين وأشكال خطاب الكراهية والتحريض الطائفي والتمييز في إعلام الربيع العربي، وقياس مدى التزام هذا الإعلام بالمعايير الدولية والمهنية ومدى انخراطه في الصراعات السياسية الطائفية والمذهبية في دول الربيع العربي.

2

"حريات إعلامية 2013".. مفجعة والرقابة الذاتية تزداد

3

قلق الرقابة المسبقة يتصدر تحديات الإعلام الالكتروني

6

"ملتقى المدافعين عن حرية الاعلام".. تاريخ من رصد المتغيرات والانتهاكات

8

حق الحصول على المعلومة: قانون يضفي الشرعية على السرية

"حريات إعلامية 2013".. مفجعة والرقابة الذاتية تزداد

نشرة طلابية يومية لتغطية فعاليات الملتقى الثاني للمدافعين عن حرية الإعلام العربي

مديرا التحرير
نور الدين الخمايسة
عبدالكريم الوحش

محررون
سرى الضمور
غدير السعدي
فرح مرقة
احمد ابو حمد
هبة جوهر
هبة العمري
ضرار الشبول
شهد ديباجة
حنين طهبوب
بنان اللوباني
احمد الشوابكة

تدقيق لغوي
طلال منصور

تصميم وإخراج
رمضان سند

حبر حر - فرح مرقة و أحمد ابوحميد

هـوى مـؤشـر حـريـة الصحافة 12 نقطة كمتوسط حسابي، فلقد بات ٪41 في عام 2013 بعد أن كان عام 2011، 53 ٪، وفقا لتقرير أصدره مركز حماية وحرية الصحفيين، شهد العام الماضي حجب 291 موقعا إخباريا إلكترونيا، كنتيجة لقانون المطبوعات والنشر.

وأظهرت نتائج تقرير حالة الحريات الإعلامية في الأردن لعام 2013 سيطرة الإحباط على الإعلاميين، وأن التشريعات تشكل قيدا على حرية الإعلام بنسبة 55.7 ٪، متقدمة على نسبة الاعتقاد ذاتها عام 2012 التي كانت 55.3 ٪، في الوقت الذي حدث تحسن طفيف على نسبة من يعتقدون بأن التشريعات ساهمت في تقدم حرية الإعـلام لتصبح 16.3 ٪ عن العام الذي سبقه وكانت 13 ٪.

وأظهر التقرير في استطلاع رأي الصحافيين زيـادة في توجه الإعلاميين إلى الاعتقاد بأن حرية الإعلام استمرت بالتراجع العام الماضي، وأن الإعلاميين «متيقنون» بأن الحكومة تتدخل في وسائل الإعـلام بشكل متصاعد، فهو منذ العام 2004 في تزايد وكانت نسبة التدخل برأي الصحافيين وقتها 59.4 ٪، إلا أنها وصلت في العام 2013 إلى ٪84.2.

الأرقـام التي أظهرها التقرير تشير إلى أن استقلالية الصحافيين باتت «تنكسر» بدءا من العام الماضي 2012 واستمرت في التقهقر عام 2013، فالصحافيون الذين يعتقدون أن حرية الإعلام تراجعت بشكل كبير بلغت 21.3 ٪، في حين بلغت في عام 2012 ما نسبته 14 ٪، وكانت في عام 2011 فقط 11.9 ٪.

واعتبر 6.9 ٪ من العينة،أن الحرية الاعلامية تقدمت بشكل كبير، مسجلة تراجعا عن العام الذي سبقه وبلغت 8.5 ٪، والأبرز أنها كانت في عام 2011 أول انطلاقة الربيع العربي 15.4 ٪، وبقيت نسبة كبيرة من الإعلاميين يرون بأن حرية الصحافة ظلت على حالها وبلغت 31.7 ٪.

وعلى المنوال ذاتـه تراجعت صـورة حرية الصحافة في عيون الإعلاميين، فمن يرون أن واقع حريتهم بحالة ممتازة لم يتجاوز 3.9 ٪، ومن وصفوها بأنها متدنية بلغوا 29.7 ٪.

وبالعودة للسنوات السابقة فإن أفضل وصف لحرية الإعـلام كان عام 2011، حيث اعتبرها ممتازة 4.8 ٪، ووصفها متدنية 16.8 ٪، ومن وصفها بأنها جيدة عام 2013 بلغ 13.9 ٪، في حين كانت جيدة بنظر 23.9 ٪ من الصحافيين في عام 2011، وفي عام 2012 بلغوا 19.3 ٪.

وحسب مـؤشـرات نتائج استطلاع الـرأي المتضمن في التقرير فقد ظلت التشريعات مصدر قلق للإعلاميين في الأردن، وظل المؤشر في كل استطلاعات الرأي يؤشر الى أن غالبية الصحافيين يعتبرونها قيدا على حريتهم، وفقط في عام 2008 رأى 31.4 ٪ أن التشريعات تسهم في دعـم حرية الإعـلام، في حين لم تتجاوز القوانين في السنوات الأخرى في أحسن الأحوال 18 ٪، وحافظت نسبة جيدة من الصحافيين على اعتقادهم بأن التشريعات لا تؤثر في حرية عملهم الإعلامي.

وأظهرت المؤشرات أن موقف الصحافيين في الأردن يتعدى الإطار القانوني، ليذهب إلى الركن الأكثر أهمية وهو الدستور، فالإعلاميون يزدادون قناعة بأن الحكومة لا تلتزم بتطبيق التعديلات الدستورية المتعلقة بالحريات الإعلامية بنسبة تصل إلى 29.9 ٪ أي ثلثهم تقريبا، وفقط 5.4 ٪ يرون أنها التزمت بتطبيقها بدرجة كبيرة، وبدرجة متوسطة 32.3 ٪، وبدرجة قليلة 31.5 ٪، وكلها مؤشرات تراجع بشكل سلبي.

وكشف تقرير حالة الحريات الإعلامية في الأردن لعام 2013 عن استمرار منحنى التراجع في مؤشرات الحريات الإعلامية، رغم التراجع الواضح للانتهاكات الواسعة النطاق والممنهجة، التي عرفها الأردن تحديدا عام 2011 مع بداية الحراك الشعبي تزامنا مع الثورات والاحتجاجات التي عصفت بالعالم العربي.

التقرير الـذي يصدره مركز حماية وحرية الصحافيين منذ 12 عاما ويطلقه في الثالث من أيار من كل عام بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، توقف عند الحالة التشريعية مؤكدا أن قانون المطبوعات والنشر الذي أقر في عام 2012 وأصبح نافذا في حزيران 2013 وتسبب في حجب 291 موقعا إخباريا إلكترونيا، كان العلامة الفارقة وأصبح الهاجس الأهم، وكانت تداعياته الأبرز على صعيد الحريات وعلى بيئة التشريعات، خاصة بعد رفض محكمة العدل العليا للدعوى القضائية التي تقدم بها ناشرو مواقع إلكترونية طالبوا بإبطاله.

المؤشرات التي خرج بها التقرير وصفت صورة حرية الصحافة في عيون الإعلاميين بـ»الفاجعة الكبرى» وأنها في تراجع ملحوظ، حيث لم يتجاوز 3.9 ٪ من يرون أن واقع حريتهم بحالة ممتازة إضافة إلى نحو 29.7 ٪ من الصحافيين يرونها متدنية.وأظهرت نتائج الاستطلاع تزايدا وعودة في ظاهرة الرقابة الذاتية بعد أن تراجعت بشكل لافت مع انطلاق الحراكات والاحتجاجات الشعبية عام 2011، حيث تراجعت لتصبح 87 ٪، وفي عام 2012 بلغت 85.8 ٪ بعد أن كانت 93.5 ٪ عام 2010، وقبلها سجلت رقما مريعا ببلوغها 95.5 ٪ عام 2009.

ويوثق الفصل الثاني من التقرير والمخصص للشكاوى والانتهاكات التي تعرض لها الصحافيون خلال العام 2013 عددا من الانتهاكات المتنوعة الماسة بحقوق الإعلاميين وبالحريات الإعلامية في الأردن وبلغت 384 انتهاكا.

المـؤشـرات التي سجلها تقرير الشكاوى والانتهاكات تكشف عن الاتجاهات الأساسية لانتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في الأردن، حيث أشار إلى انحسار الانتهاكات من قبيل المنع من التغطية، واحتجاز الصحافيين ومحاكمتهم أمام محكمة أمن الدولة التي لا توفر ضمانات المحاكمة العادلة، وأن الأردن قد استمر في انتهاج سياسة اللجوء للقانون كأداة لقمع الحريات وتكميم حرية الإعلام وتضييقها.

وأشـار إلـى أن سياسة الإفـلات من العقاب واخـفـاء هوية المعتدين قـد استمرت العام الماضي، وأن السيطرة الرسمية والحكومية على الإعلام ازدادت وتمثلت بالتضييق على الإعلام الإلكتروني وتعديل القوانين الناظمة للعمل الإعلامي بشكل يهدر حريته اهدارا صارخا.

وخصص الفصل الثالث بملخص تنفيذي بـدراسـة متخصصة بعنوان (إنـي أكـرهـك.. خطاب الكراهية والطائفية في إعـلام الربيع العربي) أعدها الباحث وليد حسني بطلب من مركز حماية وحرية الصحافيين، وتهدف إلى معرفة واستكشاف مضامين وأشكال خطاب الكراهية والتحريض الطائفي والتمييز في إعلام الربيع العربي، وقياس مدى التزام هذا الإعلام بالمعايير الدولية والمهنية ومدى انخراطه في الصراعات السياسية الطائفية والمذهبية في دول الربيع العربي.

الاحتواء الناعم والظروف المعيشية

غير أن نتائج التقرير أعـادت قضية الأمن الوظيفي والوضع المعيشي للصحفيين الى الواجهة، فقد أقر أكثر من 21 ٪ من الصحفيين المستطلعين بمحاولة احتوائهم من قبل جهات متعددة، بين حكومية وشبه حكومية ورجال أعمال وأحزاب سياسية ونقابات وأجهزة أمنية وشركات تجارية، عبر مناصب حكومية، هبات مالية، وتسهيلات في مؤسسات رسمية وإعفاءات وغيرها من الوسائل.

محاولات الاحتواء يرجعها الصحفيون الى تأثرهم بسوء الأحـوال المعيشية وارتـفـاع الكلف الأساسية للحياة، خصوصاً بعد الإجراءات الحكومية المتعلقة بالوضع الاقتصادي.

وتـؤثـر مـحـاولات الاحـتـواء وغـيـاب الأمـن الوظيفي بشكل مباشر في حرية الرأي والتعبير بشكل مباشر، حيث يؤثر الصحفي الصمت أحياناً في سبيل الحفاظ على لقمة عيشه.

وفي هذا الصدد أطلق الصحفيون دعوات متكررة حول وجوب تحصين الجسم الصحفي من الداخل لمواجهة هذه الظواهر، وتحسين الظروف المعيشية للصحفيين والإعلاميين وزيادة رواتبهم وأجورهم حتى لا يقعوا فريسة الإغراءات المقدمة من جهات مختلفة.

وتجلت قضية الـظـروف المعيشية والأمـن الوظيفي للصحفيين في أزمة اليوميات، عند تعليق صدور صحيفة العرب اليوم، حيث وجد 200 صحفي نفسهم بالشارع بشكل مفاجئ، بالاضافة الى الاحتجاجات التي عمت صحيفة الرأي ووصلت الى حد احتجابها.

ورشة متخصصة في "الإعلام وحقوق الإنسان" للإعلاميين العراقيين

حبر حر - اختتمت فـي عـمـان الخميس ورشـة عمل تدريبية متخصصة لصحفيين ونشطاء حقوقيين عراقيين بعنوان «الكتابة المتخصصة في قضايا حقوق الإنسان»، والتي نظمها مركز حماية وحرية الصحفيين بالتعاون مع السفارة الأمريكية في بغداد.

وقال الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين الزميل نضال منصور إن «الورشة تأتي ضمن سلسلة من الورشات التي نظمها المركز لصحفيين ونشطاء عراقيين بهدف التأكيد على أن الاحتراف المهني شرط أساسي لتطوير العمل الإعلامي الذي يثق الناس به، خاصة ما يتعلق بالتغطية الإعلامية لقضايا وملفات حقوق الإنسان ليس فقط في العراق بل في كافة بلدان العالم العربي».

وأشـار منصور إلـى أن «تـغـول السلطة التنفيذية وطوال العقود الماضية على الإعلام كـان أحـد أسبابه أن بعض وسائل الإعـلام تفتقد للمهنية ولم تلتزم بمدونات السلوك وأخلاقيات العمل الإعلامي مما جعلها في النهاية عرضة للانتقاد».

وكـرر مـنـصـور انـتـقـاده لـخـروج بعض الصحفيين ووسـائـل الإعـلام عـن القواعد المهنية وتحولهم إلـى منابر تحرض على العنف والكراهية وتروج للطائفية، بدلاً من العمل على المصداقية والالتزام بالتوازن في عرض الآراء والبحث عن الحقيقة بما يخدم مصالح الناس وحقوقهم بعدالة وتسامح».

وبين منصور أن تدريب الصحفيين على التخصص خطوة ضرورية لتعزيز مهاراتهم في كل فنون العمل الإعلامي، منوهاً إلى ضرورة قيام الصحفيين بعكس قضايا حقوق الإنـسـان فـي مـوادهـم الإعلامية وتطوير معرفتهم وثقافتهم بالجانب الحقوقي، مشيرا الى برنامج الإعلام وحقوق الإنسان الذي نفذه المركز.

الورشة التي شارك بها (13) صحفياً وناشطاً حقوقياً عراقياً، وستمرت مدة 5 أيـام خلال الفترة ما بين 4 ولغاية 8 مايو/ أيـار 2014 في فندق كورب بعمان، أشرف على التدريب فيها الزميلان الصحفيان المتخصصان في تغطية قضايا الإنسان نورالدين الخمايسة وعبدالكريم الوحش في الجوانب المتعلقة بمهارات العمل الصحفي وفنونه، إلى جانب المحامي خالد خليفات في الجوانب المتعلقة بقوانين الصحافة فـي الـعـراق والحماية القانونية للإعلاميين، وآليات رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام.

وتعرف المشاركون في الورشة بيومها الأول على تعريفات ومفاهيم في حقوق الإنسان والشرعة الدولية لحقوق الإنـسـان، سمات وصفات حقوق الإنسان، إلى جانب أخلاقيات وقيم العمل الصحفي ومراعاة الخصوصية وتجنّب خطاب الكراهية والتحريض على العنف، وتلقوا تمريناً عملياً على تطبيق أخلاقيات ومبادئ حقوق الإنسان في تغطية الانتخابات البرلمانية من خلال دراسة حالة.

وخلال اليوم الثاني تعرف المشاركون على الكتابة الحقوقية، أنـواع الفنون الصحفية وتقييم مصادر المعلومات وحمايتها في حال التعرض للقيود والضغوطات، وسيخوضون تطبيقات في البحث على مصادر حقوق الإنسان في الإنترنت وكيفية الاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي في العمل الإعلامي.

ويشتمل برنامج الورشة على تدريبات وتطبيقات عملية في التغطية الصحفية، وأدوات وسمات الكتابة للتقرير الصحفي، إضافة إلى محاكاة لتغطية المظاهرات وأحداث العنف عند القيام بتغطية مواضيع الحق في حرية التعبير، وكيفية التفريق بين الرأي والحقيقة، وكيف ومتى يعبّر الصحفيون عن آرائـهـم؟، وتمرينات عملية لبناء المادة الصحفية والتخطيط للكتابة الصحفية.

وتلقى المشاركون تدريبات في المعايير الدولية لحريّة الإعلام وكيفية الرصد والتوثيق وأنواع الانتهاكات، وتدريب عملي على رصد وتوثيق الانتهاكات.

وتـم عـرض أفـكـار العمل الـتـي جمعها المشاركون وتحديد الفكرة المركزية ذات القيمة الخبرية والأطراف الفاعلة في القصة، وإدمـاج مفاهيم حقوق الإنسان في الإعلام، وكيفية الاستفادة من تقارير مجلس الشكاوى التابع للأمم المتحدة، وسيتوزع المشاركون على مجموعات عمل خـاصـة بالمعالجة الحقوقية في المادة الصحفية وكيفية عرضها.

يشار إلـى أن هـذه الـورشـة تأتي ضمن الأنـشـطـة والـفـعـالـيـات الجانبية لملتقى المدافعين عن حرية الإعـلام الثالث، والذي ينظمه المركز خلال يومي 10 و11 أيار الحالي، في تظاهرة كبيرة تعد من أوسع الملتقيات المتخصصة في الـدفـاع عن حرية التعبير والإعـلام في المنطقة العربية، ويحضره العشرات من الشخصيات البارزة في الدفاع عن حرية الإعـلام من إعلاميين وسياسيين وفنانين ونشطاء حقوقيين.

متحدثون ومشاركون في ملتقى الاعلام الالكتروني

ملتقى متخصص يبحث مستقبل الإعلام الإلكتروني

المومني يدعو لوضع ضوابط تمنع الدخلاء على الصحافة من ممارسة المهنة

حبر - ناقش صحفيون وناشطون إعلاميون واقع الإعلام الإلكتروني وتحدياته، مركزين على التباحث في سؤال "هل ينتزع الإعلام الإلكتروني قيادة الإعلام العربي، وما هي استشراقات المستقبل".

وخلال رعايته أعمال "ملتقى الإعلام الإلكتروني" الذي نظمه مركز حماية وحرية الصحفيين، بالشراكة مع شبكة "إرم الإخبارية"، في فندق الرويال بعمان أمس، اعتبر وزير الدولة لشؤون الاتصال والاعلام، الدكتور محمد المومني أن "على الملتقى واجب اخلاقي يتمثل في وضع ضوابط للدخلاء على مهنة الصحافة".

وأوضح المومني في كلمة افتتح بها الملتقى الذي عقد على هامش فعاليات الملتقى الثالث للمدافعين عن حرية الإعلام الذي يبدأ أعماله اليوم، أن "التوسع والثورة في عالم الإعلام الإلكتروني كبيرة"، مشددا على أن الأردن "يقدر دور الإعلام الإلكتروني؛ الذي لا يمكن تجاهله أو السيطرة عليه، ويساهم في التفاعل الإيجابي لما فيه من خير للمجتمعات، ويوفر كما أكبر من المعلومات ويساهم بالارتقاء والوعي في المجتمعات".

وأشار إلى دور الحكومة في تنظيم العمل الإعلامي الإلكتروني من الدخلاء على المهنة، لأن ذلك "بات يمس السلم الإجتماعي لعدم إلتزامه بالمهنية وأخلاقيات العمل الصحفي واللجوء إلى الابتزاز".

وقال "نحن مع تنظيم العمل الإعلامي الإلكتروني وليس تحديده، وهذا لا ينتقص من سقف الحريات ويعزز حجم المسؤولية والقيم الصحفية، وهناك تشريعات تنظم هذا الأمر، كان لدينا نحو 400 موقع إلكتروني، وبعد فرض أمر الترخيص للمواقع، تم إغلاق العديد منها", وأضاف أن "المواقع المرخصة لا تستطيع الحكومة إغلاقها، إلا بأمر قضائي، إذا خالفت أحكام القانون، لأنها لا تقل أهمية عن الصحف الورقية، فهي صحافة كاملة الدسم".

بدوره، قال الرئيس التنفيذي للمركز نضال منصور إن التحديات التي يواجهها الاعلام الاكتروني في العالم العربي "كبيرة، وعلينا ان نطور المحتوى ونتغلب على مشاكل الملكية الفكرية". واستعرض منصور التحديات التي تواجه الإعلام الالكتروني منذ بدايات التأسيس إلى رياح التغيير في العالم العربي.

من جانبه، دعا رئيس تحرير شبكة "إرم" الإخبارية تاج الدين عبدالحق الحكومات إلى توفير "مناخات مشجعة لحرية الإعلام، وتطوير العمل الإعلامي الإلكتروني العربي".

وأكد على أهمية الملتقى للارتقاء بالمهنة والدفاع عنها في ريادة الإعلام الإلكتروني ومساهمته في الإضاءة على التحديات التي يواجهها الإعلام الالكتروني ودوره في تشكيل الإعلام البديل، بالإضافة الى دوره في تطوير المحتوى الإعلامي ومواجهة الدخلاء على المهنة.

من جهته، قال رئيس تحرير موقع "المصري اليوم" أحمد السيد إن الإعلام الإلكتروني يواجه تحديات كبيرة، وخاصة في دول الربيع العربي.

وأشار إلى أن مصر عانت بعد ثورة 25 يناير من اتخاذ الحكومة إجراءات لإغلاق المواقع الإلكترونية و"كانت تجربة فاشلة، وكل القوانين والتشريعات لم تتطور لمواكبة ما يحصل على أرض الواقع".

من ناحيته، اعتبر رئيس تحرير وكالة "معا" الإخبارية الفلسطينية ناصر اللحام أن الربيع العربي "ما يزال يتكون ولم يتنه بعد، ما ساهم في تغيير وجهات النظر، وأنهى عصر الصحافة القديمة، وهذا ينطبق على دخول البث الفضائي".

بدوره، قال مؤسس موقع "اريبيا اون لاين" أحمد حميض إن التكنولوجيا "تخترق العالم، والحديث عن الصحافة الإلكترونية، مجزوء بمعزل عن التطور في مواقع التواصل الاجتماعي، أصبح المواطن اليوم صحفيا ويوثق الأخبار والصور والفيديو".

وتحدث حول الإعلام الشعبي، الذي قال إنه "انتشر أكثر من المواقع التي تملك علامة تجارية مشهورة موجوده ضمن عمل مؤسسي".

قلق الرقابة المسبقة يتصدر تحديات الإعلام الالكتروني

حبر - فرح مرقة

عاش الصحفيون المشاركون في ورشة عمل عقدت أول من أمس حول تحديات الاعلام الالكتروني احباطا نتيجة غلبة الشعور لديهم بزيادة الرقابة عليهم وتراجع الحريات الممنوحة لهم.

جاء ذلك خلال الورشة التي عقدت ليوم واحد وشارك فيها (17) إعلاميا وإعلامية من مواقع إعلامية إلكترونية في دول عربية، كإحدى فعاليات ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي الثالث، والذي ينظمه مركز حماية وحرية الصحفيين.

تعطّش الصحفيون، في جلسة «تبادل الخبرات» لمعرفة طرق حماية بياناتهم، قدمها المدرب الصحفي ثامر العوايشة، ضمن جلسات الورشة نظمها موقع «إرم نيوز» بالشراكة مع المركز .

اطلع المشركون في الجلسة على أشكال الرقابة التي تمارس عليهم من قبل الجهات الامنية والطريقة التي تجعلهم «صيدا سائغا» في يد «السلطات القمعية و الجماعات الارهابية أو حتى القطاع الخاص الفاسد» حسب تعبيره، موضحا طرقا لتجنّب ذلك من خلال متصفحات معينة وبعض برامج الحماية للحاسوب وتكتيكات فنية.

ورشة العمل، شملت أيضا جلسات، قدم لها الاعلامي باسل العكور رئيس تحرير موقع (جو 24)عرض فيه لطريقة عمل المواقع الالكترونية والاختلافات بينها وبين الصحف والاذاعات والتلفزيونات، معتبرا المواقع اليوم الوسيلة الاعلامية الجامعة، غير أنه طالب القائمين على المواقع الاليكترونية بالتقدّم على كل المستويات «حتى لا تصاب بالتقادم».

عقب ذلك، عرض المخرج ومطور المحتوى في شبكة خرابيش عبد الله أبو دياك عددا من الوسائل المفيدة للعمل الصحفي لتنقله من المكتوب إلى الوسائل المتعددة من فيديوهات وصوت ومحتوى مكتوب وصور، عارضا تجربة موقع «حبر» الاردني في السياق كقصة نجاح تدلل على تكامل المادة الصحفية واهميتها.

التحقق من المصادر كان من الامور التي عرضها ابو دياك ايضا، غامزا الى الحد الثاني من سيف انتشار مواقع التواصل الاجتماعي، والمتمثل في تناقل اخبار مغلوطة بناء على مواد غير متحقق من صحتها.

أما استراتيجيات الترويج على مواقع التواصل الاجتماعي، تطرق إليها لاحقا الخبير مجد سمارة من شبكة «خرابيش» أيضا، مبينا بعض المميزات الموجودة في موقعي فيسبوك ويوتيوب، وكيفية استغلالها لزيادة المتابعين ورفع سقف مرات المشاركة، متطرقا الى ما يسمى بالاستثمار في المحتوى من خلال جودته.

الجلسة الاخيرة قادها المحامي محمد قطيشات، تحت عنوان «الحماية القانونية للصحفيين» عارضا بعض الاشكالات التي قد تواجههم في الجانب القانوني، وكيفية تلافيها، مستندا إلى كتابه الاخير «قارص الكلم» الذي ضمّنه دراسة مقارنة عن «المباح والمعاقب عليه في الذم والقدح بواسطة وسائل الاعلام في الأردن».

وكان رئيس تحرير موقع «إرم نيوز» تاج الدين عبد الحق قد قال في الافتتاح إن الورشة «تسعى لتكون جسرا بين الإعلام التقليدي والإلكتروني»، وأعلن عن جائزة مقدارها 500 دولار لأفضل تغطية صحفية لأعمال الملتقى كاملا.

وأشار عبد الحق أن «أجيال الصحفيين الكبار يقدسون النص واللغة ولا يهتمون كثيراً بالتطورات التقنية، في حين أن الصحفيين الشباب ممن يحترفون العمل الالكتروني والتقني لا يولون اهتماما للكتابة المحترفة»، مؤكدا أن «إرم نيوز» تريد أن تجمع بين الاتجاهين في عمل صحفي محترف يقدم التقنيات الجديدة والمتجددة للوصول بشكل أوسع للجمهور المتمثل بالاقطار العربية جميعاً.

ويرى عبد الحق أن «التخندق عند موقف وعدم قبول التغيير مرفوض، والحقيقة المؤكدة التي لا تقبل الجدل بأننا قادمون إلى عصر الإعلام الرقمي»، منوها إلى أن «إرم نيوز» وبعد مرور عام على تأسيسها تحقق نجاحاً ونمواً مطرداً في متابعيها.

من جانب آخر أكد الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين الزميل نضال منصور أن «ورشة تبادل الخبرات للإعلام الالكتروني تأتي تأكيداً على الدور الذي يلعبه الإعلام الرقمي ليس فقط في تطوير المشهد الاعلامي، بل في تعزيز واقع الحريات الصحفية».

وقال منصور أن ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام يحتفي هذا العام بالإعلام الالكتروني، سواء بتنظيم هذه الورشة أو بإطلاقه لملتقى الإعلام الإلكتروني الأول غداً، معرباً عن اعتزازه بالشراكة مع موقع «إرم نيوز».

ودعا منصور العاملين في الإعلام الإلكتروني الى المساهمة الفاعلة في الدفاع عن حرية التعبير والإعلام وحقوق الإنسان موكداً أن مساهمتهم أساسية للترويج لهذه القيم وتعريف الناس بها.

"الملتقى الثالث" يجدد أعماله اليوم بمشاركة 350 إعلاميا وناشطا وسياسيا

المدافعون عن الإعلام يجتمعون في عمّان وسط تراجع لافت في الحريات الصحفية في العالم العربي

حبر حر - يجدد ملتقى المدافعين عن حرية الاعلام اليوم نشاطه للسنة الثالثة على التوالي، موسّعا دائرة ضيوفه من المدافعين عن الحريات الصحفية والاعلامية.

ويشارك في أعمال الملتقى، الذي ينظمه مركز حماية وحرية الصحفيين بفندق الرويال بعمان، أكثر من 350 إعلاميا وناشطا وسياسيا، بينهم أبـرز المدافعين عن حرية الإعـلام من فنانين وبرلمانيين وسياسيين وشخصيات عـامـة، بـالإضـافـة إلى الحقوقيين ونشطاء المجتمع المدني، وقيادات المؤسسات الدولية المهتمة بالإعلام وحقوق الإنسان.

ويأتي عقد الملتقى الثالث في وقت شهد فيه العالم العربي تراجعا ملحوظا في مستويات حرية الإعلام، في ظل ازدياد حالات القتل والاغتيال والخطف والاعتقال التعسفي التي تعرض لها صحفيون وإعلاميون في عدة دول عربية.

إلـى ذلـك، تتناول أولـى جلسات الملتقى عـنـوان «الاعـلام مـا بعد تـحـولات الربيع الـعـربـي». وتطرح تساؤلات (مـاذا حـدث.. ومـاذا تغيّر.. وإلى أين نمضي؟)، الأمر الذي يناقشه اعلاميون بـارزون من وزن الدكتور نبيل الخطيب وزاهي وهبة ولميس ضيف ورزان الغزاوي ونجاد البرعي، كما سيترأس الجلسة ريما الكركي.

لاحقا لـ»الاعـلام مـا بعد الربيع الـعـربـي» تبدأ ثـلاث جلسات عمل مـتـوازيـة تـتـحـدث أولاهـــم عن «الاسـتـقـلاليـة .. والاسـتـقـطـاب السياسي»، طارحة تساؤلات مثل: «هل تحرر الإعلام .. ومن ماذا تحرر؟، ومـن يحكم الإعـلام الآن؟، ومـا دور السلطة والأجهزة الأمنية والأحزاب في هذه الحالة؟ وما هو أداء الإعلاميين وسـط حالة التجاذب والاستقطاب السياسي والحزبي..».

فـي حين تـأتـي الثانية بعنوان «حرية الإعلام .. بين الخطاب الديني .. وشعارات الأمن الوطني والقومي»، وتـحـاول الجلسة أن تجيب على تساؤلات مثل «هـل يواجه الإعـلام سطوة التيارات الدينية؟.. وهل هناك مخاطر تهدده من التابوهات الدينية؟ وإن كان هناك مخاوف من التيارات الدينية على حرية الإعـلام حقيقة أم مبالغة سياسية؟» وغيرها من التساؤلات المشابهة في الموضوع ذاته.

الجلسة الثالثة الـتـي ستكون بالتوازي مع سابقتيها تحمل عنوان «الإعـلام وحقوق الإنـسـان» وتطرح تساؤلات عن كون «حقوق الانسان ضحية مـن ضحايا الاعـلام، ومـدى معرفة الإعلاميين بمفاهيم حقوق الإنـسـان.. وعـن المحتوى الحقوقي في وسائل الإعلام في العالم العربي ومـدى تواجده وحاجة العرب لاعلام متخصص بقضايا حقوق الانسان، واشكالات يواجهها الاعلاميون ان هم التزاموا بأجندة حقوق الإنسان».

لاحقا للجلسات المتوازية ستبدأ جلسة جامعة عامة حـول «خطاب الكراهية فـي الإعـلام» والـتـي من المفترض أن تناقش وجـود خطاب الكراهية في الاعلام العربي، ومظاهر ذلك الخطاب وعلى من تقع مسؤولية وجـوده، وغير ذلـك من الاسئلة في السياق ذاته.

الجلسات المسائية من اليوم الاول أيضا ستشهد عرض رؤساء ومقرري ورشـات العمل لأهم الاستخلاصات والمقترحات التي نتجت عن الجلسات المتوازية ليتبعها ليلا حفل «نغني للحرية» والـذي سيحضره كوكبة من المبدعين العرب، أمثال الفنان العربي مارسيل خليفة والفنانة أميمة الخليل، وريـم البنا، ومحمد محسن وأمل مرقس، وتحيي فرقة اسكندريلا المصرية حفلاً غنائيا، كما سيتم تكريم شخصيات ومؤسسات مدافعة عن حرية التعبير والإعـلام وحقوق الإنسان خلال العقود الماضية.

وتـأتـي هـذه الاحتفالية تمهيداً لإطلاق جائزة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي اعتباراً من أيار 2015، إذ يعلن مركز حماية وحرية الصحفيين عن أسماء المكرمين في هذه الاحتفالية التي سيحضرها أكثر من 1000 شخص.

ويفتتح الملتقى الثالث للمدافعين عن حرية الاعلام في العالم العربي أعماله السبت، بتتظيم من مركز حماية وحرية الصحفيين، وبدعم رئيسي من السفارة النرويجية في عمان ضمن برنامج شبكة المدافعين عن حرية الإعـلام «سند»، ويسانده شركاء رئيسيون أبرزهم موقع «إرم نيوز» ومؤسسة المستقبل، إذ يتحدث في الافتتاح مجموعة من النشطاء والفنانين والحقوقيين.

ويلقي في الافتتاح كلمات مختلفة كل مـن: الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحـريـة الصحفيين نضال منصور، ليتبعه الفنان اللبناني المعروف مارسيل خليفة، ثم رئيس الفيدرالية الدولية للصحفيين جيم بو ملحة، والإعلامي الإيراني البارز والحاصل على جائزة بطل الصحافة من معهد الصحافة الدولي (IPI) ما شاء الله شمس الواعظين، ومراسل قناة العربية بكر عطياني الذي اختطف أكثر من عام في الفلبين، والمطرب والملحن المصري محمد المحسن والفنانة أمل مرقس من فلسطين، وتترأس الجلسة الإعلامية في قناة الجزيرة القطرية إيمان عياد.

اليوم الثاني..

تأتي أولـى جلسات اليوم الثاني الصباحية تحت عـنـوان «الإعـلام الإلـكـتـرونـي ووسـائـل الـتـواصـل الاجتماعي»، متسائلة عن إذا ما كانت هذه الوسائل الاعلامية «ثـورة في خدمة الحريات الإعلامية والمجتمع .. أم فوضى مهنية وفـرصـة لبناء الشائعات؟»، في محاولة لفتح النقاش حول القيود والتحديات التي تواجه الإعلام الإلكتروني ووسائل التواصل الاجـتـمـاعـي، وآلـيـات تنظيم هذه الوسائل وغيرها.

الجلسة الثانية، بعنوان «الانتهاكات الـواقـعـة على الإعـلام فـي العالم العربي»، في قراءات مختلفة لتقرير حـالـة الـحـريـات الإعـلامـيـة لشبكة

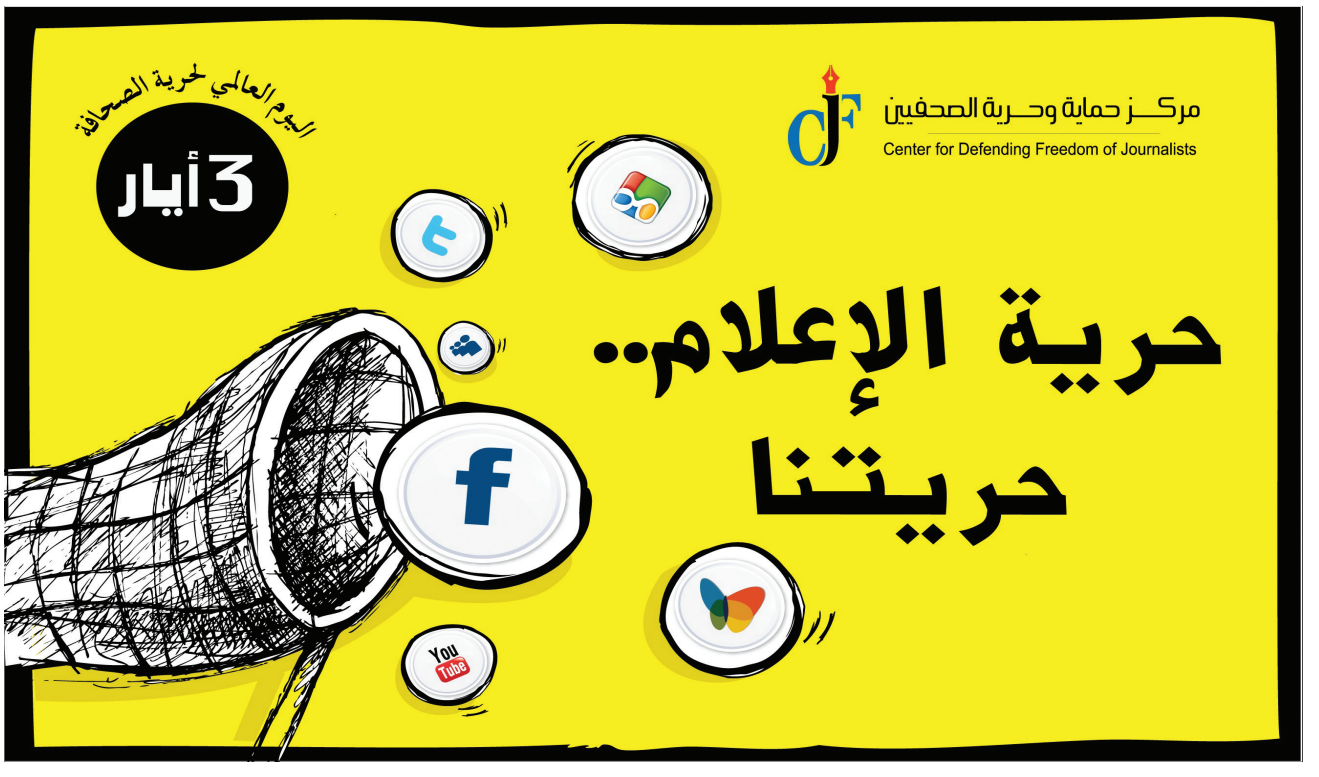

تساؤلات حول وجهة الاعلام بعد الربيع العربي

الملتقى الثالث يحتفي بالإعلام الإلكتروني

المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند»، ودور المدافعين عن حماية واستقلالية الإعلام وحريته. لتليها جلسة تتحدث عن «دور المبدعين في الدفاع عن حرية التعبير والإعلام».

الجلسة التالية في سلسلة الجلسات الصباحية تأتي تحت عنوان «استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج حرية الإعلام في التنمية»، وتناقش جهود المنظمات الدولية والإقليمية لإدراج معايير حرية واستقلالية الإعلام وحق الحصول على المعلومات وحرية التعبير والتجمع السلمي وتشكيل الجمعيات ضمن أجندة أهداف التنمية العالمية لما بعد عام 2015.

الجلسات المسائية في اليوم الثاني والتي ستكون على هامش الملتقى، بينهما اجتماعين مغلقين، يلتقي في أولهما «التحالف العربي لدعم حرية الإعلام»، وتستكمل في ثانيهما «شبكة محامون مدافعون عن حرية الإعلام».

جلسات قبلية على الهامش.. تبادل خبرات "ديجيتالي"

وسبق الملتقى يومين من جلسات االعمل وتبادل الخبرات في سياق الاعلام الالكتروني، إذ بدأت أولاهما الخميس تحت عنوان «تحديات الإعلام الإلكتروني» والتي ناقش الاعلاميون فيها مخاوفهم وتجاربهم الشخصية، ضمن جلسات ورشة دعمها موقع «إرم نيوز» ونظمها مركز حماية وحرية الصحفيين في عمان، ليسهّل على الاعلاميين التفكير والعمل بطريقة «رقمية- ديجيتالية».

ورشة العمل الخميس، شملت أيضا جلسات مختلفة، إذ قدم الاعلامي باسل العكور رئيس تحرير موقع «جو 24 « استهلالا عن المواقع الالكترونية وعملها والاختلافات بينها وبين الصحف والاذاعات والتلفزيونات، معتبرا المواقع اليوم الوسيلة الاعلامية الجامعة، ومطالبا اياها بالتقدّم على كل المستويات «حتى لا تصاب بالتقادم».

لاحقا للعكور، عرض المخرج ومطور المحتوى في شبكة خرابيش عبد اللّه أبو دياك عددا من الوسائل المفيدة للعمل الصحفي لتنقله من المكتوب إلى الوسائل المتعددة من فيديوهات وصوت ومحتوى مكتوب وصور، عارضا تجربة موقع «حبر» الاردني في السياق كقصة نجاح تدلل على تكامل المادة الصحفية واهميتها.

التحقق من المصادر كان من الامور التي عرضها ابو دياك ايضا، غامزا الى الحد الثاني من سيف انتشار مواقع التواصل الاجتماعي، والمتمثل في تناقل اخبار مغلوطة بناء على مواد غير متحقق من صحتها.

استراتيجيات الترويج على مواقع التواصل الاجتماعي، تطرق إليها لاحقا الخبير مجد سمارة من شبكة «خرابيش» أيضا، مبينا بعض المميزات الموجودة في موقعي فيسبوك ويوتيوب، وكيفية استغلالها لزيادة المتابعين ورفع سقف مرات المشاركة، متطرقا الى ما يسمى بالاستثمار في المحتوى من خلال جودته.

الجلسة الاخيرة قادها المحامي محمد قطيشات، تحت عنوان «الحماية القانونية للصحفيين» عارضا بعض الاشكالات التي قد تواجه الصحفيين في الجانب القانوني، وكيفية تلافيها، مستندا إلى كتابه الاخير «قارص الكلم» الذي ضمّنه دراسة مقارنة عن «المباح والمعاقب عليه في الذم والقدح بواسطة وسائل الاعلام في الأردن».

وكان رئيس تحرير شبكة «إرم» الإخبارية تاج الدين عبد الحق قد قال في الافتتاح إن الورشة «تسعى لتكون جسرا بين الإعلام التقليدي والإلكتروني»، وأعلن عن جائزة مقدارها 500 دولار لأفضل تغطية صحفية لأعمال الملتقى كاملا.

من جانب آخر أكد الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين الزميل نضال منصور أن «ورشة تبادل الخبرات للإعلام الالكتروني تأتي تأكيداً على الدور الذي يلعبه الإعلام الرقمي ليس فقط في تطوير المشهد الاعلامي، بل في تعزيز واقع الحريات الصحفية».

وقال منصور أن ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام يحتفي هذا العام بالإعلام الالكتروني، سواء بتنظيم هذه الورشة أو بإطلاقه لملتقى الإعلام الإلكتروني الأول غداً، معرباً عن اعتزازه بالشراكة مع موقع «إرم نيوز».

الورشة شارك بها نحو (17) إعلاميا شاب وشابة من مواقع إعلامية إلكترونية في عدد من الدول العربية، تأتي كأولى الفعاليات الجانبية الهامية لملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي الثالث، والذي ينظمه مركز حماية وحرية الصحفيين.

الحريات الإعلامية.. إلى الخلف در

ويأتي عقد الملتقى الثالث بالتزامن مع تراجع لافت للحريات في الوطن العربي، حيث سجل تقرير حالة الحريات الإعلامية الذي أعدَه مركز حماية وحرية الصحفيين 52 حالة اختطاف في عام 2013، ومقتل 56 صحفيا في كل من سوريا، العراق، الصومال، مصر وليبا.

ومن أبرز ما رصده المركز 60 حالة محاولة اغتيال لصحفيين. كما تشير حالات الرصد والتوثيق الى وجود 16 حالة لصحفيين مجهولي المصير بعد تعرضهم إما للاعتقال، أو الاختطاف أو الاختفاء القسري، ناهيك عن الاعتداء الجسدي الذي وصل عدد حالاته إلى 532 حالة، وحجب 393 موقع الكتروني، في حين وصل عدد حالات الاعتقال التعسفي إلى 104 حالات.

وفي ظل هذا التراجع، يؤكد الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين الزميل نضال منصور أن أهمية الملتقى تأتي من كونه منصة للحوار، ويناقش قضايا إشكالية بالإضافة إلى مأسسة الجهد المبذول في الدفاع عن حرية الاعلام، حتى لا تظل القضايا «مؤقتة ولحظية»، عدا عن تطوير منهجيات لعمل الرصد والتوثيق، وتطوير التحالفات بين المدافعين عن حرية الإعلام.

وأضاف منصور «الحريات الإعلامية في تراجع، والانتهاكات ليست محصورة في الجسيمة، رغم أنها ظهرت في دول جديدة، إلا أنه من الضروي الالتفات للانتهاكات مثل الرقابة المسبقة وحجب المعلومات التي لا يمكن حصرها، ويصعب رصدها وتوثيقها».

ومن جانبه، قال الباحث الرئيسي في مركز حماية وحرية الصحفيين الزميل محمد غنيم «ارتفعت نسبة الانتهاكات كميا ونوعيا، وأبرز الانتهاكات النوعية كان في عام 2013 ظهور حالات الاختطاف، والاختفاء القسري والاستهداف المتعمد بالقتل، واستمرت حالات الانتهاكات الجسيمة وتعاظمت كالقتل والتهديد به والاختطاف، خاصة في مناطق الصراع».

ويشير غنيم إلى أن «مفهوم الحرية عند الصحفيين سقط وضاع، في ظل تداخل مواقعهم السياسية نتيجة أحداث الربيع العربي، وبين العمل الإعلامي الناقل للحدث بصدق وشفافية».

ويتابع «يبدو واضحا انقسام داخلي بين الصحفيين أنفسهم في الأراء، والمواقف انعكس مباشرة على أدائهم الإعلامي، وسمح بظهور خطاب الكراهية والتحريض من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت شخصية الصحفي مستهدفة خاصة في الدول التي شهدت ثورات وحركات احتجاجية، خاصة في تونس ومصر وسوريا، وهذا الاستهداف لا يقتصر على الأنظمة وأجهزتها الأمنية، إنما أيضا يمارس من المجتمع نفسه».

3 جلسات عمل متوازية تبحث حرية الاعلام والاستقطاب السياسي وحقوق الانسان

خطاب الكراهية في الاعلام "جلسة عمل تناقش كيفية حماية المجتمع

تجديد "إعلان عمان" لإعادة التأكيد على تعزيز الحريات

حبر - ضرار الشبول

يجدد الملتقى الثالث للمدافعين عن حرية الإعلام، الذي تبدأ أعماله في فندق الرويال اليوم، إطلاق إعلان «عمان للمدافعين عن حرية الإعلام»، وهو الإعلان الذي سبق وأطلقه الملتقى في ختام أعمال نسخته الثانية العام الماضي.

وركز الإعلان السابق، الذي أطلق في ختام الملتقى الثاني، على دعم جهود رصد توثيق الانتهاكات الواقعه على الصحافة. وأكد على أهمية الحرية الإعلامية باعتبارها دعامة أساسية لسيادة القانون والديمقراطية والدولة المدنية، معتبرا أن انتهاكها يؤدي إلى زوال مظاهر الحياة المدنية والشفافية.

وشدد الإعلان «الأول» على أن الحرية «لازمة لا غنى عنها لبناء الدول الحديثة، ولتعزيز ثقافة المحاسبة والمساءلة والتعدد والانفتاح على الآخر».

وبعد أن أكد التمسك بسائر المبادئ المعترف بها عالميا في مجال الحريات الإعلامية وحقوق الصحفيين الإنسانية الواردة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وفي الصكوك الدولية الأخرى التي أقرتها الأمم المتحدة في هذا الشأن، أعاد الإعلان التركيز على أن الحرية تشكل أساس أي عمل هادف لتعزيز الحريات الإعلامية وحمايتها سواء من جانب المؤسسات الدولة أو المؤسسات غير الحكومية.

وكان الملتقى الثاني لفت الانتباه إلى اتساع ظاهرة «الانتهاكات الجسيمة» التي تطال الإعلاميين، بالإضافة إلى استخدام القانون «أداةً لتقييد ممارسة الحريات الإعلامية بفعالية». وهاتان ظاهرتان اعتبر الملتقى أنهما «غدتا سمة بارزة وقاسما مشتركا بين السواد الأعظم من البلدان العربية».

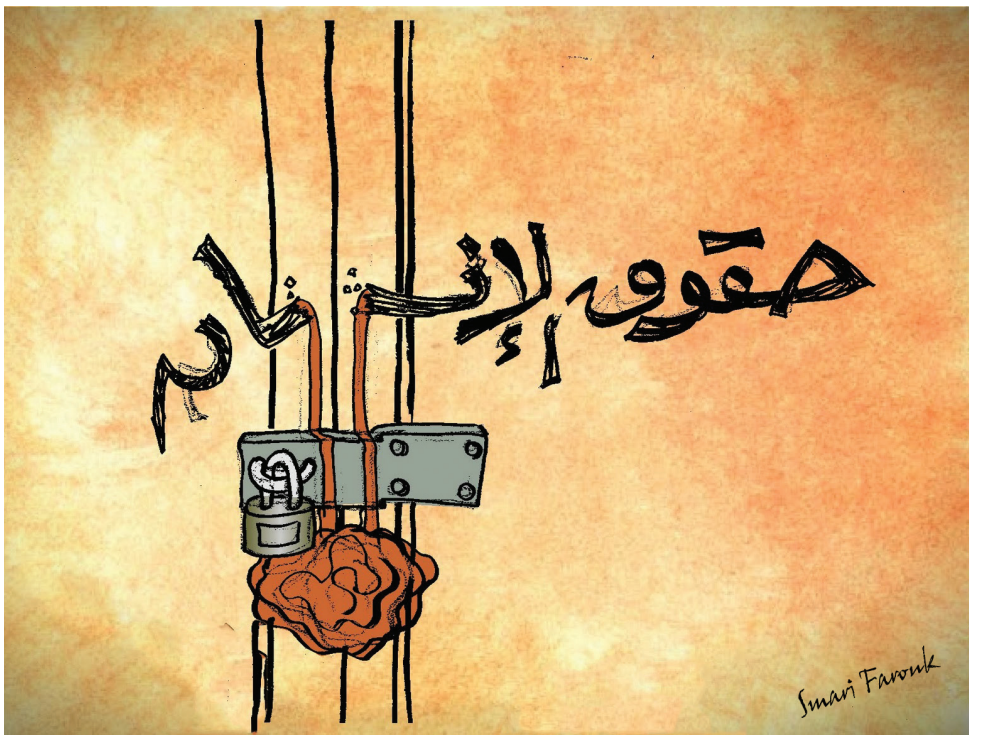

في اليوم العالمي لحرية الصحافة:

الانتهاكات ما تزال واقعا يعيشنه الصحفيون

حبر - سرى الضمور

يحتفل العالم في الثالث من آيار- مايو من كل عام باليوم العالمي لحرية الصحافة للتعريف بالانتهاكات الحاصلة فيما يتعلق بالحق بحرية الراي والتعبير وتذكيرا بحقوق الصحافيين الذين قضوا موتا أو سجنوا لنقل رسالتهم المهنية على اكمل وجهة.

وتعد حرية الصحافة احدى اهم الضمانات التي تقدمها الحكومات لحرية التعبير وغالباً ما تكون مكفولة من قبل دستور البلاد لمواطنيها، لتشمل مؤسسات بث الأخبار وتقاريرها المطبوعة والمرئية والمسموعة، لتمتد تلك الحرية لتشمل جمع الأخبار والعمليات المتعلقة بالحصول على المعلومات الخبرية بقصد النشر.

وجسدت المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، والتي تعد منطلقًا مهمًا لحرية الصحافة - تنص على " لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية".

ويوم الصحافة العالمي جاء بعد إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم العالمي لحرية الصحافة في كانون الأول (ديسمبر) العام 1993، بناء على توصية من المؤتمر العام لليونسكو، ومنذ ذلك الحين يحتفى باليوم العالمي لحرية الصحافة في الذكرى السنوية في جميع أنحاء العالم، والذي يعد فرصة للاحتفال بالمبادئ الأساسية لحرية الصحافة؛ وتقييم حالة حرية الصحافة في جميع أنحاء العالم؛ والدفاع عن وسائل الإعلام من الهجمات التي تهدد استقلالها؛ إضافة إلى تكريم الصحافيين الذين فقدوا حياتهم في أداء واجبهم.

وفي هذا الاطار ذكرت منظمة الأمم المتحدة على موقعها الرسمي، أن اليوم العالمي لحرية الصحافة في عام 2014 يركز على ثلاثة مواضيع مترابطة وهي: أهمية وسائل الإعلام في التنمية، وسلامة الصحفيين وسيادة القانون، استدامة ونزاهة الصحافة .

وبالرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية للحفاظ على الحريات الصحفية في العالم الثالث الا ان هنالك مازل كم هائل من الانتهاكات الواقعة على الصحفيين، وبلغ عدد القتلى من الصحافيين للعام 2014 نحو 34 صحافيا الى الآن، كما قتل 70 صحفيًا في 2013، بينما شهد العام 2012 أعلى أرقام في الوفيات، مع 141 صحفيا لقوا حتفهم في ظروف مختلفة، بحسب حملة شعار الصحافة التابعة للامم المتحدة .

وصدر عن (لجنة حماية الصحفيين)، ان اكثر الدول "دموية" للصحفيين خمس دول هي: سوريا، والعراق، ومصر، وباكستان، والصومال، والهند هي الدولة السادسة.

ولاحظ مراقبون ان الحريات الصحافية في العالم العربي "شهدت تراجعا ملحوظا أعقاب ثورات الربيع العربي بل وعادت عقودا من الزمن، وأصبحت الاعتداءات البدنية والقتل والسجن أمراً يومياً مألوفا، وباتت وسائل الاعلام تتبنى رؤية جهات معينة لتنقل وجهات نظرها الخاصة وتعبر عنها دون اخذ اعتبار لاي اسس موضوعية في نقل الخبر والانحياز بل تسعى الى تشويه الصورة الحقيقية للمعلومة".

واقع الصحافة الاردنية

وفي هذا الصدد أصدر مركز حماية وحرية الصحفيين ونقابة الصحفيين، كل على حدة، تقريران لرصد مستوى الحريات الصحفية في الاردن، اذ اشار التقرير الصادر عن النقابة تراجع مستوى الحريات الصحفية والإعلامية في الأردن بما يزيد على سبع درجات، مع نهاية العام 2013 الماضي.

ووفقا لتقرير "مقياس الحريات الصحفية والإعلامية في الأردن للعام 2013"، الذي أعدته لجنة الحريات في النقابة، بلغت القيمة الخاصة بمؤشرات مقياس الحريات الإعلامية العامة (الصحفيون والإعلاميون) خلال العام الماضي ما نسبته ٪44.15، مقارنة مع 51,49 ٪ للعام 2012، وبانخفاض مقداره 7.34 ٪ درجة.

وبقيت الحرية الإعلامية في الأردن تراوح مكانها ضمن تصنيف "الحرية النسبية" في المجمل، لكن التراجع وعلى سائر المؤشرات المعتمدة في التقرير كان السمة العامة، وفي كافة القطاعات الصحفية والإعلامية.

وتراجع تصنيف الحريات الإعلامية في قطاع المرئي والمسموع، من فئة "العالية" في 2012 إلى "النسبية" في 2013 بعد انخفاضها من 67.16 ٪ إلى 51.08 ٪، وبتراجع مقداره 16.08 ٪، بحسب التقرير الذي اعتمد استمارة بحث علمية

وكشف تقرير اخر صدر عن مركز حماية وحرية الصحافية عن استمرار منحى التراجع في مؤشر الحريات الاعلامية، رغم التراجع الواضح للانتهاكات الجسيمة الواسعة النطاق والممهنجة والتي عرفها الاردن تحديدا عام 2011 مع بداية الحراك الشعبي تزامنا مع الثورات والاحتجاجات التي عصفت بالعالم العربي .

كما كشف تقرير المركز وقوع عدد من الانتهاكات المتنوعة الماسة بحقوق الإعلاميين وبالحريات الإعلامية في الأردن والتي بلغت 384 انتهاكاً، وكان مركز حماية وحرية الصحفيين في إطار وحدة "عين" لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين قد وثق جميع الحالات وقام بعملية استقصاء بشأنها.

"ملتقى المدافعين عن حرية الاعلام".. تاريخ من رصد المتغيرات والانتهاكات

حبر - سرى الضمور و هبة العمري

ثلاثة أعوام .. ومحطتان هي عمر ملتقى المدافعين عن حرية الاعلام الذي أطلقه مركز حماية وحرية الصحفيين عام 2011 ثم في العام 2013 للبحث فيما صنعه الربيع العربي في الاعلام ، والعلاقة الجدلية بين الثورات والحركات الاحتجاجية والاعلام.

هذا العام تضاف محطة إلى الملتقى الذي يعقد في نسخته الجديدة عام 2014 بمشاركة أكثر من 150 صحفي وناشط في العالم العربي.

ملتقى 2011 تضمن تأسيس شبكة المدافعين عن حرية الاعلام في العالم العربي(سند) التي كان أهمها برنامج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على حرية الاعلام في العالم العربي(عين) الذي شهد تشكيل فرق وطنية لتوثيق الانتهاكات في مصر وتونس والاردن واليمن، فضلا عن تأسيس موقع الكتروني لرصد الانتهاكات، في حين تضمن ملتقى 2013 اطلاق التقرير الاول حول رصد وتوثيق انتهاكات حرية الاعلام في العالم العربي وإعلان عمان .

استقطب الملتقى صحافيين ومدافعين عن حقوق الانسان ومن مختلف انحاء العالم العربي ، لبحث محاور تخص الانتهاكات الواقعة ضد الاعلاميين و رصد ها وتوثيقها، والعمل على حث الإعلاميين على ممارسة سياسة الإفصاح عن المشكلات التي تعترضهم في ظل ثورات الربيع العربي التي ساهمت في تغيير نقل الخبر عن وسائل الإعلام التقليدية المرئي والمسموع .

ركز المشاركون في الملتقى بمرحلتيه أن الإعلاميين ما زالوا يعانوا من القمع والبطش والملاحقة، ولم يعد يقتصر هذا القمع على الأجهزة الرسمية، الا انه بات يشمل جماعات وأشخاصاً عاديين في ظل سكوت تام من قبل الدول، أو فشل عن وضع حد لتلك الانتهاكات.

شخص المشاركون التغيرات التي شهدها الإعلام في الدول العربية بعد الثورات والاحتجاجات الشعبية، متفقين على ان حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي باتت» محيرة، ولا يمكن اختزالها، فالإعلاميون لم ينالوا حريتهم كاملة بعد، ولم يخرجوا من دائرة الخطر والاستهداف، ولم تتوقف الانتهاكات التي تمارس ضدهم تحت مبررات وعناوين مختلفة».

كما تناول الملتقى بمرحلتيه محاور مثل تحول المشهد الإعلامي بعد الربيع العربي بين التفاؤل والإحباط ، ومفهوم السلطة السياسية بعد الثورة .. حليف أم خصم لحرية الإعلام، و حرية الإعلام بين الشعار السياسي والتطبيق، وكيف تعاملت التيارات الإسلامية مع الإعلام بعد السلطة، وتعامل الأجهزة الأمنية مع المتغيرات الجديدة في السلطة والإعلام، والانتهاكات الواقعة على الإعلام في العالم العربي بعد الربيع العربي.

في ملتقى 2013 أعلن عن تقرير حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي بعنوان «حرية تحت الهراوات» الذي كشف عن واقع الحريات الإعلامية في البلدان العربية .

وسجل التقرير نحو 1690 حالة انتهاك رصدتها شبكة «سند» في مختلف الدول العربية شكلت بمجملها 30 شكلاً ونوعاً من أشكال الانتهاكات التي وقعت على الصحفيين والإعلاميين في العالم العربي والمؤسسات الإعلامية.

وسعى ملتقى 2013 إلى مراجعة وضع الإعلام منذ بدء الربيع العربي واذا كان هناك تقدم أو اخفاق، ومحاولة فهم وضع الاعلام في الدول التي نجحت بها ثورات الربيع العربي ، وواقع الاعلام في الدول التي لا تزال تشهد الثورات وحركات احتجاجية، بالاضافة الى استعراض عمل شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي (سند) والجهود التي بذلت، واشهار تقرير حالة الحريات الاعلامية في العالم العربي ورصد وتوثيق الانتهاكات التي وقعت على الاعلام في عام 2012.

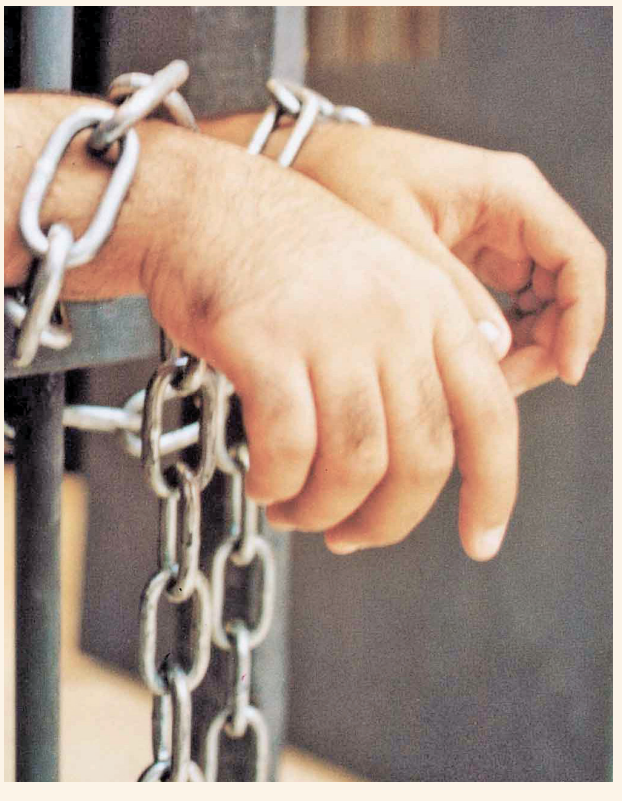

المشاركون في جلسة مغلقة لـ «محامون من أجل حرية الاعلام» على هامش اجتماعات ملتقى المدافعين عن حرية الاعلام في نسخته الثالثة

"محامون من أجل حرية الإعلام" يعقدون اجتماعهم التأسيسي الأول

لجنة تأسيسية لتشكيل تحالف قانوني للدفاع عن "الإعلام العربي"

حبر - أحمد أبو حمد وشهد ديباجة

قرر تحالف (محامون من أجل حرية الاعلام) تشكيل لجنة تأسيس للتحالف للعمل على ضم محامين من جميع الدول العربية فيه، قبيل عقد اجتماعه العمومي.

وجاء اللقاء التأسيسي للتحالف على هامش فعاليات ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام المنعقد في عمان، الذي يقيمه مركز حماية وحرية الصحفيين.

وأقرت اللجنة التأسيسية للتحالف أن يكون مقره العاصمة الأردنية عمان، وأن تتكون الهيئة الادارية له من خمسة اعضاء يتم اختيارهم بالتوافق بعد إنهاء النظام الداخلي للتحالف، وسكرتير عام سيكون من دولة المقر ويتم تعيينه من الهيئة، وتمت تسمية الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين نضال منصور سكرتيراً، ولا يحق له التصويت على الهيئة الإدراية.

ورفض المشاركون أن يكون تقسيم الهيئة الإدارية وفقاً للمناطقية أو الأقاليم العربية، حيث سيكون وفق الكفاءات القادرة على النهوض بهذا التحالف.

وشارك بالتحالف كل من المحامين محمد قطيشات وخالد خليفات وعبد الرحمن شراري ومهند الجلامدة من الأردن، ونجاد البرعي وكرستين يعقوب ونبال البرعي وايهاب سلّام من مصر، وعشير بوجمعة من الجزائر وآمنة عبودة من تونس وعتيقة الوزري من المغرب وغشير بوجمعة من الجزائر.

وقال المحامي خالد خليفات أن الفكرة الأصلية من التحالف هي تجميع المحامين والمؤسسات والشخصيات في شبكة يتولى المحامون الدفاع عن حريات الاعلاميين والمرافعات عنهم وإجراء أبحاث وتقارير حول الحريات الإعلامية قانونياً في العالم العربي.

ويهدف التحالف الى تشكيل إطار لتنظيم الجهود القانونية المبذولة في الدفاع عن الإعلاميين في الدول أعضاء التحالف وتطويرها،

التحالف سيبدأ بالتنسيق مع الشبكات المماثلة له في العالم

ورفع مستوى الشعور لدى المؤسسات الإعلامية بالحماية القانونية العمل الاعلامي عبر التشريعات وزيادة هامش الحريات.

كما يهدف الى تعزيز التكوين القانوني للإعلاميين، وتوثيق الجهود التي تبذل داخل التحالف للدفاع عن الحريات للإعلاميين واستخدامها لرفع الخبرات في الشبكة. وسيسعى التحالف الى إصدار تقرير سنوي دوري لنشاطاته على مستوى الوطن العربي.

ويضم التحالف مجموعة من المحامين المتخصصين في الدفاع عن حرية الاعلام، واعلاميين من خلال مؤسسات حقوقية وصحفية وإعلامية لدعم حملات كسب التأييد التي يقوم بها التحالف.

وأشار المحامي المصري نجاد البرعي إلى أن التحالف يهتم بالجانب القانوني فيما يتعلق بالاعلام و الدفاع عن الاعلاميين حال وقوع انتهاكات عليهم ، ولا علاقة له بالنزاعات العمالية.

ووفق اللجنة التأسيسية ، فإن الهيئة تجتمع ثلاثة مرات بالسنة، كما سيتم تخصيص صندوق لدعم اجتماعات التحالف من المبالغ المالية المجموعة كاشتراكات من أعضائه ومبالغ رمزية من المستفيدين من خدماته.

وأوضح المشاركون أن الهدف من الاشتراكات هو ضمان الالتزام من أعضاء التحالف، فيما تضمن المؤسسة المستضيفة للمقر نصف المبلغ المقر للاجتماعات و25٪ للمؤسسة المستضيفة للاجتماعات.

وجاء في البيان الصادر عن التحالف أن أهميته تكمن في وجود حالة من عدم المراعاة والتقدير من قبل بعض القضاة في الوطن العربي لدور الاعلاميين والأهمية التي يلعبها الإعلام الحر في مكافحة الفساد والحريات العامة وبناء مسارات الديمقراطية.

وبيّن البيان أن هناك بعض الأخطاء كعدم اتباع الأصول الفنية فيما تنشره وسائل الإعلام الأمر الذي يعطي حججا إضافية للإنتهاكات الواقعة عليه.

ووفق البيان فإن الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في الوطن العربي لا تسمح بإنتاج إعلام حر، كما أن التشريعات العربية تتسم بالتشدد تجاه الحريات الاعلامية وتتعارض مع القواعد الدولية.

واعتبر المشاركون أن حرية الرأي والتعبير في وسائل الإعلام هي الضمان الرئيسي لكل الحريات والحقوق الأخرى.

ويرى التحالف أن تدخل السلطة التنفيذية بشأن بعض القضاة وضعف ومحدودية التدريب المتخصص على قضايا الإعلام يؤدي الى عدم وجود اجتهادات قضائية جديدة تحمي حريات الإعلام وتصونها.

وأضاف المحامي محمد قطيشات أن «النقطة الاساسية التي تم الاتفاق عليها تأسيس الشبكة مبدئيا من مجموعة من المحامين لتوفير أو تنظيم الجهود المبذولة للدفاع عن الإعلاميين في كل دولة من الدول العربية خاصة أن هذه الجهود المبذولة متناثرة وغير منتظمة».

وأوضح أن دور الشبكة يأتي بهدف تنظيم هذه الجهود وتطويرها وتعميقها في إطار يخدم الإعلاميين أكثر مما هي عليه الآن، مشيراً الى أن هناك بعض الجهود في بعض الدول تحتاج تمويل ودعم مالي فهذه الشبكة ستوفر الدعم المالي قدر الإمكان للدفاع عن الإعلاميين.

وحسب قطيشات فإن الموارد التي يمكن الحصول عليها من خلال النشاطات سيتم استثمارها بالتقارير واللقاءات والتدريبات في الدول المشاركة.

وسيبدأ التحالف بالتنسيق ما بينه وبين الشبكات المماثلة لها في دول العالم مثل الجمعية الدولية للمحامين المدافعين عن الاعلام.

وقال المحامي قطيشات أن «المحامين المشاركين في اللقاء ناقشوا تفاصيل صياغة النظام الداخلي، الذي سيعرض على المؤسسين ليصدر بشكل نهائي «.

وأكد التحالف في البيان الصادر عنه أنه ليس بديلاً عن أي تجمع أو جهة عاملة في هذا الإطار، إنما مكملاً للعمل بهدف استكمال والتطوير والتكامل مع المبادرات والجهود السابقة.

البيان التأسيسي لـ"محامون من اجل حريه الاعلام"

حبر - تاليا نص البيان التأسيسي لتحالف "محامون من أجل حرية الاعلام".

نحن المحامون المجتمعون على هامش "ملتقي المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي " والمنعقد في عمان يومي 10 11- مايو 2014 بفندق رويال – المملكة الاردنية الهاشمية".

إذ ناقشنا بعمق تأثيرات البيئة السياسية والأقتصادية والإجتماعية والثقافية العربية على حريات الأعلام في التعبير وحريات التعبير عبر وسائل الأعلام.

وإذ عرضنا بحثا وتمحيصا ونقدا للنصوص القانونية الزجرية المتعددة التي يطبقها القضاء في العالم العربي والى تأثيراتها على ما يقضي به من احكام في منازعات الأعلام المختلفة.

وإذ استعرضنا الجهود التي نبذلها كافراد ومن خلال مؤسسات مدنية لدعم المبادرات القانونية والقضائية الخاصة بالحريات الاعلامية في بلداننا .

وإيمانا بان حرية الإعلام في التعبير وحرية التعبير عبر وسائل الاعلام هي الحرية المفتاح والضامن الرئيسي لكل الحريات والحقوق الاخري .

وإستشعارا بمسئوليتنا الفردية والجماعية في صيانة حقوق وحريات الاعلام في العالم العربي ودعمها وتطويرها وضمان تمتع المواطنين بشكل عام والاعلاميين بشكل خاص بها .

وضمانا لتنسيق جهودناوجعلها اكثر فاعلية ومهنية راستمرارية .

فإننا

• نؤكد على ان الأوضاع السياسية والأقتصادية والثقافية والأجتماعية في العالم العربي بشكل عام لا تسمح بإنتاج إعلام حر .

• نؤكد على ان التشريعات العربية تتسم بالتشدد تجاه الحريات الاعلامية وتتعارض مع القواعد الدولية .

• نؤكد على ان تدخل السلطة التنفيذية في بعض شأن القضاء وضعف ومحدودية التدريب المتخصص في قضايا الأعلام يؤدي الي عدم وجود اجتهادات قضائية جديدة تحمي حريات الاعلام وتصونها وتساعد علي نموها .

• نؤكد على ان ضعف التكوين ونقص المهنية لدي الاعلاميين يؤدي الي اعطاء حجج اضافية للمتربصين بحريات الأعلام من اجل فرض المزيد من القيود على عملها.

من اجل ذلك كله

• نعلن نحن المحامون المجتمعون في الاردن باننا شكلنا فيما بيننا وبالتعاون مع زملائنا في العالم العربي تحالفا مهنيا طوعيا اقليميا عُرف" محامون من اجل حريه الاعلام " يكون مقره مدينة عمان ويتولي مركز حماية وحرية الصحفيين اعمال سكرتيرته ؛ ويهدف بشكل اساسي الي تنظيم وتنسيق جهود اعضاءه لدعم حرية الاعلام في العالم العربي ؛ وترقية مهاراتهم وتبادل الخبرات بينهم . وسوف نتعاون من خلال هذا التحالف مع جميع المبادرات الوطنية والاقليمية والدولية التي تشترك معنا في منظومة القيم التي نؤمن بها وندعوا اليها وندافع عنها.

• اننا من هنا من عمان ونحن نعلن قيام تحالفنا ؛ نتعهد بأن نبذل ما نستطيع من جهد لدعمه وضمان تحقيق اهدافه .

• ان الإنسان في العالم العربي يستحق اعلاما يكشف الفساد ويدعم الحريات ويستحق قضاء حرا مستقلا يحمي الحقوق والحريات العامه . ان المواطن الحر لا يعيش إلا في وطن حر ؛ والوطن الحر لا يبنيه إلا اعلام حر؛ الذي يحتاج الِ المحامين الاحرار للدفاع عنه.

"التواصل الاجتماعي" ساهم في تعزيزه ..و"قصور واضح" في تطبيق القانون

"اني اكرهك" تستكشف أشكال خطاب الكراهية

حبر حر - غدير السعدي

يطلق مركز حماية وحرية الصحفيين دراسة متخصصة بعنوان «إني أكرهك .. خطاب الكراهية والطائفية في إعلام الربيع العربي» خلال ملتقى المدافعين عن حرية الاعلام في العالم العربي الذي يفتتح اليوم السبت.

وتهدف الدراسة التي أعدها الصحفي والباحث وليد حسني، إلى معرفة واستكشاف مضامين وأشكال خطاب الكراهية والتحريض الطائفي والتمييز في إعلام الربيع العربي، وقياس مدى التزام هذا الإعلام بالمعايير الدولية والمهنية ومدى انخراطه في الصراعات السياسية الطائفية والمذهبية في دول الربيع العربي.

وتضمنت الدراسة، التي تتكون من سبعة فصول، نتائج إجابات الصحفيين في استطلاع الرأي نفذه المركز حيث كشف الاستطلاع عن تباين في إجابات العينة المستطلعة من الوسط الصحفي والإعلامي عن السؤال حول مدى مساهمة الثورات والاحتجاجات الشعبية بتعزيز كل من خطاب التسامح واحترام الرأي الآخر وحريته في التعبير وإذكاء خطاب العنف وإقصاء الآخر .

وجاء الاردن في المرتبة الأخيرة عن دور الإعلام في إذكاء خطاب الكراهية عام 2013، وبنسبة (4.3٪)، بينما احتل الإعلام السوري المرتبة الأولى وبنسبة (7.7٪)، وجاء في المرتبة الثانية الإعلام المصري وبنسبة متقاربة جدا مع الإعلام السوري (7.6٪)، بينما احتل الإعلام التونسي المرتبة الثالثة وبنسبة (5.9٪).

وفي هذا الصدد، قال معد الدراسة الصحفي وليد حسني إن «هذه الدراسة هي الاولى من نوعها في العالم العربي، وتهدف إلى معرفة واستكشاف مضامين وأشكال خطاب الكراهية والتحريض الطائفي والتمييز في إعلام الربيع العربي، وقياس مدى التزام هذا الإعلام بالمعايير الدولية والمهنية ومدى انخراطه في الصراعات السياسية الطائفية والمذهبية في دول الربيع العربي».

وأضاف حسني إن الدراسة «أكدت أن خطاب الكراهية في إعلام الربيع العربي لم يكن خطابا طارئا ومستحدثا، وإنما بدا أكثر وضوحا في مرحلة الثورات والاحتجاجات الشعبية وما بعدها، وتحول من كونه خطابا كامنا إلى خطاب ظاهر وضاغط بشكل خطر جدا، أي لم يعد خطابا محصورا فقط بالدول التي شهدت الثورات والصراعات مع انظمة الحكم المحلية، بل تعداها ليجتاح كل الدول العربية».

وترى الدراسة أن خطاب الكراهية في إعلام الربيع العربي» اتسع وتشعب وانتشر بشكل واسع، وأصبح أداة خطيرة للتحريض على الآخر، وبدا وكأنه هو المحرك للسياسي وللشارع العربي خاصة في الدول العربية التي مرت في مرحلة تحول من الأنظمة البائدة إلى الأنظمة الجديدة ولم تشهد استقرارا حقيقيا حتى الآن مصر، تونس».

كما خلصت الدراسة إلى أنه تم «استخدام الخطاب الطائفي وتوظيفه من قبل الأنظمة القائمة في مواجهة الاحتجاجات الشعبية من أجل عزلها وتشويهها باعتبارها احتجاجات طائفية ومذهبية، لحرمانها من أي دعم شعبي -البحرين مثالا-، كما ان خطاب الكراهية قد تعزز في مواجهة الآخر من أجل تشويهه ونبذه».

وبينت الدراسة أن الأردن، الكويت كان لديها «قصور واضح» في تطبيق القوانين المحلية لمعالجة خطاب الكراهية والتحريض على الصراعات الطائفية والمذهبية، وبالرغم من وجود قوانين تجرم هذا الخطاب، إلا أن الدول نفسها لم تلجأ لتطبيق تلك القوانين ، ما أدى «بدعاة الكراهية والطائفية للإفلات من العقاب».

وحول دور الإعلام في تعزيز قيم التسامح، فقد حصل الأردن على المرتبة الأولى (6.4٪)، وحلت تونس في المرتبة الثانية (4.9 ٪)، ومصر حلت في المرتبة الثالثة (3.7٪)، وسوريا في المرتبة الرابعة (3.4٪).

وفي هذا الصدد قال الصحفي حسني أن «الاستطلاع كشف أن انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي قد ساهما في تعزيز خطاب الكراهية وبنسبة وصلت إلى (94.8٪) بمجموع درجات كبيرة ومتوسطة وقليلة».

فقد حل موقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك» في المرتبة الأولى من بين وسائل الإعلام التي ساعدت على إشاعة خطاب الكراهية في الأردن (30.5٪)، تلته في المرتبة الثانية وسائل الإعلام الإلكتروني (26٪)، وفي المرتبة الثالثة «التويتر» (14.5٪)، وفي المرتبة الرابعة اليوتيوب (9٪)، وفي المرتبة الخامسة التلفزيون (6.7٪)، وفي المرتبة السادسة الإذاعة (5٪)، وفي المرتبة السابعة جاءت الصحافة المكتوبة وبنسبة (4.8٪).

وختمت الدراسة بتوصيات من أجل مجابهة خطاب الكراهية وامتداده في وسائل الإعلام والمجتمع.

حق الحصول على المعلومة: قانون يضفي الشرعية على السرية

حبر حر - أحمد أبوحمد

سبع سنوات مرت على دخول قانون حق الحصول على المعلومات حيز النفاذ، ومازال قاصرا عن تلبية هدفه في انسيابية المعلومات.

يرى صحفيون وإعلاميون أن القانون لم يؤثر في واقع تدفق المعلومات، بل يضفي الشرعية لثقافة السرية ويعززها لدى الجهاز الحكومي البيروقراطي، في الوقت الذي تم إقرار القانون بدعوى الشفافية.

تم إقرار القانون ليتواءم مع انضمام الأردن إلى «شراكة الحكومة المنفتحة» التي تعتبر حق الحصول على المعلومات أحد مكوناتها الرئيسية، حيث التزم الأردن بتحسين سبل الحصول على المعلومات من خلال اعتماد تعديلات للقانون الحالي لضمان حق الحصول على المعلومات، وضمان اتساقه مع أفضل الممارسات الدولية، لكن دون جدوى.

تضع بنود القانون العديد من العراقيل أمام الصحفي لتحد من انسياب المعلومات للمجتمع، حيث نصت المادة 13 من القانون على السرية، علاوة على أولوية تطبيق القوانين الأخرى على قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، بما فيها قانون حماية وثائق وأسرار الدولة الأردنية المؤقت والمعمول به منذ 1971، في وقت كان يشهد فيه الأردن موجة احتجاجات واسعة استدعت فرض قانون الطوارئ و الأحكام العرفية.

وبين التشريع والتطبيق على أرض الواقع يثبت قصور القانون أمام التجربة العملية، فغالبية وزارات ومؤسسات الدولة لم تعرف عن قانون حق الحصول على المعلومات، ولا تشجع على استخدامه، حيث أن مكاتبها تخلو من النماذج الرسمية المعدة لتقديم طلبات الحصول على المعلومات.

بالتجربة أيضا، ثبت أن معشر الصحافيين لا يستخدمون القانون، والسبب في ذلك طول مدة معالجة الطلب التي تستغرق أكثر من شهر في أروقة الوزارات والمؤسسات، وهذا لا يؤتي أكله مع الصحافيين الذين ينافسون على سرعة المعلومة خاصة في الظروف الاستثنائية والأحداث العاجلة.

المواطن الأردني لا يستفيد أيضا من تقديم طلبات الحصول على المعلومات، وخاصة المعلومات التي تتعلق بالشأن العام، لأن القانون شرعن أن يكون طالب المعلومات صاحب مصلحة مشروعة، وعليه قامت محكمة العدل العليا برد دعوى قضائية لمواطن حاول معرفة مساحات الواجهات العشائرية وآلية تقسيمها، لأن طالب المعلومة مواطن رأت المحكمة انه ليس صاحب مصلحة مشروعة.

وحدة الصحافة الاستقصائية في راديو البلد، من أكثر المؤسسات الصحافية في الأردن استخداما لقانون ضمان حق الحصول على المعلومات، على مستوياته الثلاث تقديم الطلب، والتظلم، والدعوى لدى محكمة العدل العليا، وحسب مدير الوحدة مصعب الشوابكة ثبت لها أن الدولة بكل مؤسساتها أنه لا يوجد هناك إرادة سياسية في نفاذ القانون.

ويدلل الشوابكة على صحة نظريته بأن رئيس الوزراء حجب تقرير واقع الحصول على المعلومات عن الوحدة، ما دفع بالوحدة للتظلم لمجلس المعلومات «الحكومي» لحجب رئيس السلطة التنفيذية معلومات عن الصحافة، الأمر الذي أدى نهاية للإفراج عن معلومات مجتزئة من التقرير للوحدة.

«هذا المثال واحد من عشرات الأمثلة على تفنن الحكومة ومؤسساتها في حجب المعلومات كليا أو جزئيا، أو تظليل العامة بمعلومات مغلوطة وغير حقيقة، لتقول أنها أفرجت عن المعلومات بغض النظر عن صحتها ودقتها» يقول الشوابكة.

ويضعف قصور هذا القانون حق الجمهور في المعرفة وفي الاطلاع على المعلومات، الأمر الذي يعتبر من أحد أهم ركائز البناء الديمقراطي لأي دولة في العالم فالمشاركة الفاعلة للمواطنين تعتمد على المعلومات، كما يهدد بقاء القانون كما هو عليه برفع التحديات أمام كشف قضايا الفساد والأخطاء الحكومية، حيث لا يمكن للصحفيين والمنظمات غير الحكومية من تسليط الضوء على الأخطاء بما يساعد على معالجتها